الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٧
الخميس، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غونزاليس ..... (شيلي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البنود ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ إلى ٨٥ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد سمسار (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن اهنئك بحرارة، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأنا على ثقة بأن اللجنة، تحت قيادتكم الحكيمة والمقتدرة، ستوجه بنجاح في تناولها لجدول الأعمال المنطوي على التحدي.

وتركيا، شأنها شأن بلدان أخرى كثيرة، ملتزمة بهدف نزع السلاح العام والكامل تحت الرقابة الدولية الحازمة والفعالة. وينبغي توخي هذا الهدف بواقعية عن طريق اتخاذ نهج متوازن متضمن للخطوات المتعلقة بكل من الأسلحة النووية والتقليدية.

إن النجاح في مبادرات نزع السلاح ومراقبة الأسلحة. يتوقف في المقام الأول على إيجاد جو سياسي ملهم بالثقة. إن أي تدبير من تدابير نزع السلاح أو مراقبة الأسلحة يجب أن يوفر، حتى يكون فعالا، الأمن غير المنقوص للبلدان المعنية دون الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي. ويجب أن يوفر التحقق المناسب والوافي بالغرض. إن توفير قدر أكبر من الشفافية في مسائل الدفاع لا غنى عنه لتفادي الشك وسوء الفهم والخوف. إن التحقق والشفافية والوافيين بالغرض، بهذا المعنى، بندان جوهريان في نزع السلاح.

وترى تركيا عملية المراقبة على الأسلحة ونزع السلاح عنصرا هاما من عناصر سياستها الأمنية الوطنية. وبهذا الفهم تولي تركيا أهمية كبيرة للوفاء بالالتزامات الناجمة عن اتفاقات وترتيبات دولية.

وفي مجال المراقبة على الأسلحة التقليدية تواصل تركيا اعتبار معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا حجر الزاوية في الأمن والاستقرار في أوروبا. وتشاطر تركيا الفهم أن المعاهدة بحاجة إلى تعديل على ضوء الظروف الأمنية الجديدة في أوروبا. وبالنظر إلى أن الأمن غير قابل للتجزئة فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن المعاهدة إذا عُدلت ضمنت وعززت أهداف المعاهدة ومقومات بقائها وفعاليتها. ونأمل أملا خالصا في أن تختتم المفاوضات على تعديل المعاهدة اختتاما إيجابيا وفي أن توقع المعاهدة المعدلة خلال مؤتمر قمة منظمة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-33758

0033758

الأمن والتعاون في أوروبا في استنبول في تشرين الثاني/ نوفمبر.

وعلى الرغم من الآمال الجديدة في إيجاد بيئة أكثر سلامة، وهي الآمال التي بعثتها نهاية الحرب الباردة، فإن العالم ما يزال يعاني من تزايد الصراعات الاقليمية والأعمال العدائية المسلحة، ويشهد اتجاها صوب انتشار منظومات الأسلحة المتطورة وصوب تكديسها المزعزع للاستقرار، بما في ذلك أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها. وتركيا، نظرا إلى قربها الجغرافي من منطقة مضطربة، تتابع باهتمام وقلق كبيرين انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها منذ نهاية الحرب الباردة. ونؤيد تأييدا تاما جميع الجهود والمبادرات الدولية الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا السياق كانت تركيا من بين الدول الأولى الموقعة على معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتركيا أيضا عضوة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية كلتيهما. وفي سنة ١٩٩٦ أصبحت تركيا عضوا مؤسسا في ترتيب فاسينار بشأن وجوه التحكم بتصدير الأسلحة التقليدية والمعدات والتكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج. وفي سنة ١٩٩٧ انضمت تركيا إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وضمن هذا الإطار أعربت تركيا عن رغبتها في الانضمام إلى مجموعة المزودين النووين ومجموعة استراليا ولجنة زنغر. ونعتقد اعتقادا قويا بأن تركيا ستصبح عضوا في هذه المجموعات في المستقبل القريب.

ولدى تركيا وعي تام بالمعاناة والإصابات البشرية التي يسببها استعمال الألغام الأرضية ضد الأفراد بشكل عشوائي ومفتقر إلى الحس بالمسؤولية. ونلاحظ بسرور بدء سريان اتفاقية أوتاوا بوصفه منجزا كبيرا من منجزات المجتمع الدولي صوب إزالة الألغام الأرضية ضد الأفراد. بيد أن الحالة الأمنية حول تركيا تختلف اختلافا واضحا عن الحالة التي يواجهها مؤيدو عملية أوتاوا. إن ورطة تركيا تنشأ أيضا عن حقيقة أن الألغام تستعملها منظمات إرهابية على نحو عشوائي.

وتضع تركيا مجموعة من المبادرات الثنائية مع بعض جيرانها ابتغاء إقامة نظم تستهدف إبقاء الحدود المشتركة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد ومنع استعمالها في مناطق الحدود في المستقبل. وأدت اتصالاتنا الأولية ببلغاريا لتحقيق هذا الغرض إلى نتائج إيجابية. وفي أعقاب عقد لقاءات ثنائية على مستوى الخبراء وقع وزيرا خارجية البلدين على اتفاق في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٩. وعلى الرغم من أن تركيا ليست بعد عضوا في اتفاقية أوتاوا فقد شاركت بوصفها مراقبة في الاجتماع الأول للدول الأعضاء في مابوتو في أيار/ مايو ١٩٩٩. وخلال ذلك الاجتماع أعلنا في المرة الأولى عن استعدادنا للتوقيع على الاتفاقية في بداية العقد القادم شريطة ألا تتخذ الظروف الراهنة منعطفا إلى الأسوأ.

وأيدت تركيا دائما الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والخفيفة، التي لا تشملها بعد ترتيبات نزع السلاح المتعددة الأطراف. إن التدفق غير المشروع لهذه الأسلحة إلى المجرمين والجماعات الإرهابية والمتجرين بالمخدرات مصدر قلق بالنسبة إلى تركيا، وإن منع عمليات النقل هذه من بين المسائل التي تحظى بأولويات سياسة تركيا الأمنية.

وبالنظر إلى أن أكثر من ٩٠ في المائة من ضحايا الأسلحة الصغيرة والخفيفة من المدنيين فإن استعمال هذه الأسلحة مصدر قلق إنساني متزايد أيضا. وتعتقد تركيا بأن مشكلة الانتشار عالمية حقا، وبأنها تتطلب بهذا المعنى العمل المتعدد الأطراف في المركز. ولذلك تقوم حاجة ملحة إلى قدر أكبر من التعاون، بما في ذلك التعاون في مجالات من قبيل مراقبة الحدود وتتشاطر المعلومات الاستخبارية والرصد الدولي. وإذ تراعي تركيا ذلك تشارك بنشاط في مؤتمر نزع السلاح في جنيف وفي هيئات أخرى من هيئات الأمم المتحدة تعالج منع انتشار الأسلحة التقليدية والصغيرة ومنع تكديسها المزعزع للاستقرار. ولتحقيق وجوه المراقبة الدولية الأشد فعالية تشجع تركيا على الشفافية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية. وفي هذا السياق، تؤيد توسيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ليشمل فئتي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتؤيد تركيا أيضا مبادرات مماثلة ضمن إطار ترتيب فاسينار ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولا تمتلك تركيا أي أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية، ولا تنوي حيازتها في المستقبل.

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، من الواضح أن الاتفاقات الدولية الراهنة على منع الأسلحة البيولوجية والتكسينية لا تعكس متطلبات الوقت الحاضر. ولذلك فإن إبرام بروتوكول يساعد على تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية وزيادة فعاليتها جوهري بالنسبة إلى الأمن الإقليمي والعالمي.

وتركيا عضوة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ سنة ١٩٩٧، وهي ملتزمة التزاما قويا بأهدافها. وتاول أيضا تشجيع بلدان أخرى، وخصوصا بلدانا في منطقتنا، لم توقع أو تصادق بعد على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، على أن تصبح أعضاء فيها. وكانت تركيا وما زالت مصممة على مواصلة جهودها صوب عدم انتشار هذه الأسلحة في العالم.

ونعتقد بأن انتشار الأسلحة النووية سيقوض أمن جميع الأمم، وبأن معاهدة عدم الانتشار النووي تؤدي دورا حاسما في منعه. وتلك المعاهدة، بوضعها معيارا عالميا لعدم الانتشار النووي، تشكل إحدى المعاهدات الأهم في كل الأوقات. ومنذ بدء المعاهدة تؤيدها تركيا تأييدا قويا وتؤيد هدفيها الساميين، هدفي عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وبينما نتمسك تمسكا قويا بأحكام المعاهدة نشجع على الدوام جميع البلدان على الانضمام إليها، أيضا ابتغاء تعزيز انجذاب الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التقدم السريع والفعال في مجال نزع السلاح.

وفيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية أيدت تركيا تقليديا إنشاءها حيثما كان ذلك ممكنا وعمليا. وبالنظر إلى أن انشاء هذه المناطق له أثر مباشر في أمن الدول ضمن هذه المناطق المحددة وفي التوازن العسكري القائم، فإن الرغبة في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ينبغي أن تأتي بالضرورة من جميع بلدان المنطقة، ويجب التقيد التام بمبدأ الأمن غير المنقوص.

وفيما يتعلق بالتجارب النووية وقعت تركيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في اليوم الذي فتحت فيه للتوقيع، وقد قدمت فعلا إلى البرلمان للتصديق عليها. وقد أقرت المعاهدة اللجان ذات الصلة المنبثقة عن الجمعية الوطنية الكبرى، ومن المتوقع أن تصادق عليها الجمعية العامة في الوقت المناسب.

السيد دوسا سيسبيدس (كوبا) (تكلم بالاسبانية): يسر وفد بلدي، سيدي، انتخابك لرئاسة اللجنة، وهو سرور تضاعف حقيقة أنك تمثل بلدا شقيقا من أمريكا اللاتينية، شيلي. ويمكنك أن تعول على تأييد كوبا التام لعملك. وأود أيضا أن أقدم تهانئي إلى سائر أعضاء المكتب.

حتى الذين كانوا على قدر أكبر من التفاؤل في بداية العقد الحالي، حينما كان من المألوف التأكيد على أن الحرب الباردة قد انتهت، لا يمكنهم أن يخفوا تشككهم عشية قرن جديد وعلى عتبة الألفية القادمة. ولا محل للتشكيك في مشروعية هذا القلق. وبينما تزداد صعوبات البلدان النامية ترديا بدلا من أن تتحسن، ينفق كل سنة حوالي ٨٠٠ مليار دولار على الأسلحة، ولا يزال مستمرا استحداث أسلحة متطورة أشد فعالية في أدائها لوظيفتها، وظيفة قتل البشر.

ولا تزال بعض الدول تستعمل القوة في العلاقات الدولية دون وخز للضمير، منتهكة على نحو غاشم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتحاول أيضا أن تخفي، بكلمة "انساني"، أعمالا دخلية ترتكب بينما تتجاهل الأمم المتحدة حينما لا تخدم مصالحها.

وعلى الرغم من الرفض الدولي فإن خطط وضع برنامج دفاعي قوي للقذائف، بانتهاك واضح لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، تعيد فتح طريق التسلح باتجاه الفضاء الخارجي. وعلاوة على ذلك، فإن الدولة العظمى العالمية لا تمتثل حتى للالتزامات المنبثقة عن معاهدة محدودة النطاق، هي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، قررت، حسب تقارير نشرته مؤخرا، ألا تصادق على ذلك الصك القانوني.

إننا إذ نجتمع كل سنة في إطار اللجنة لاعتماد مجموعة من مشاريع القرارات التي يمكن أن تستعمل بوصفها إطارا مرجعيا في تصميم وتنفيذ آليات الأمن الجماعي ونزع السلاح التابعة للأمم المتحدة فإن تلك الآليات تنتهكها في الواقع بعض الدول التي لديها القدرة العسكرية والاقتصادية التي تمكنها من تجاهلها ومن التصرف كما يحلو لها.

وتشاطر كوبا القلق البالغ الذي أعرب عنه أكثر من مئة وزير للشؤون الخارجية ورئيس وفد من حركة عدم الانحياز في البلاغ الوزاري الذي اعتمد في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ فيما يتعلق "بالمفهوم الاستراتيجي" الجديد لمنظمة معاهدة شمال الأطلسي (ناتو). إن المفهوم الاستراتيجي الجديد لا يعيد فحسب

ذكر الجوانب الأساسية للمذهب المعروف جيدا وغير المقبول الذي لا يمكن الدفاع عنه، وهو مذهب الردع النووي، ولكنه يكرس الآن أيضا حق المنظمة في التدخل العسكري على النطاق العالمي. إن ناتو، برئاسة الدولة العظمى العسكرية، إذ تتجاهل سلطة الأمم المتحدة، تعلن نفسها رجل الشرطة للعالم فبدون الحرب الباردة، وبدون وجود عدو حقيقي، يصبح الحلف تحالفا هجوميا، مستعدا للعمل فيما يتجاوز حدوده وللهجوم دون أن يتعرض هو للهجوم، حينما يعتقد بأن مصالحه مهددة. وستستمر المظلة النووية في حماية دول منتقاة قليلة بينما تتعرض أغلبية العالم تعرضا متزايدا باستمرار لأعمال القوة من جانب واحد.

وفي هذه الظروف فإن الافتقار إلى الإرادة السياسية الذي أبدته بعض الدول النووية فيما يتعلق بانتشار لجنة مخصصة بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح لا يبعث على المفاجأة. إن المأزق الحالي في مؤتمر نزع السلاح، كما أشار إليه السيد دانا بالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، ليس السبب ولكنه عرض للوقائع فيما يتعلق بنزع السلاح النووي على المشهد الدولي.

إن الأهداف والأولويات التي وضعتها الأمم المتحدة في الإعلان الختامي وبرنامج العمل للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والتي لا تزال قائمة، ستبقى غير محققة مادام البعض يواصلون تأييد النموذج الأمني المتصور خلال سنوات الحرب الباردة.

وتعيد كوبا ذكر تأييدها القوي لانشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، وستظل في أعلى سلم أولوياتنا في المؤتمر. كيف يمكن للمرء أن يحاجج بأن المفاوضات بشأن الأسلحة النووية لا تناسبها سوى الأشكال الثنائية، بينما تشكل هذه الأسلحة تهديدا للبشرية في مجموعها؟ وإذا استعملت هذه الأسلحة فعلا، إما عن طريق قرار واع أو خلل وظيفي أو حادث، أو عن طريق سوء الحساب، فلن تميز بين الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية، أو بين المقاتلين وغير المقاتلين. ويجب أن يوضع، بوصف ذلك تدبيرا فوريا، صك ملزم قانونا ليوفر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. ويجب أن تكون هذه الضمانات الأمنية عالمية وغير مشروطة.

وقررت كوبا، اتساقا مع مهمتها المؤيدة لنزع السلاح النووي والإزالة التامة للأسلحة النووية، أن توقع على بروتوكول إضافي لاتفاقات الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي الاتفاقات التي وقعت كوبا عليها، على أساس البروتوكول النموذجي الذي اعتمدته الوكالة الدولية، بوصف ذلك إسهاما ملموسا في نظام دولي مقوي وناجع وفعال للضمانات. ويتوقع أن يجري التوقيع في الأيام القليلة القادمة، وبذلك تصبح كوبا أول بلد ضمن البلدان التي وقعت اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من النوع INFCIRC/66 يوقع على بروتوكول إضافي كهذا مع الوكالة الدولية. وفضلا عن ذلك فإن جميع المنشآت النووية الكوبية تخضع منذ وقت طويل لضمانات الوكالة الدولية.

وفي الوقت نفسه نعيد ذكر موقفنا فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار. لم توقع كوبا على تلك المعاهدة لأنها تمييزية وانتقائية في جوهرها ذاته. إن نظام عدم الانتشار الذي أنشأته معاهدة عدم الانتشار يمس بمبدأ المساواة في السيادة وذلك بوضع فئتين من الدول بحقوق مختلفة والتزامات مختلفة. وفي الواقع فإن المعاهدة تضفي الصبغة الشرعية على ناد للدول النووية؛ ومنذ تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى حافظت الدول الحائزة للأسلحة النووية على حقها في امتلاك تلك الأسلحة لأمد غير محدود. وتثبيت الوضع الراهن هذا غير مقبول.

ونأسف لأن هيئة نزع السلاح لم تتوصل، بعد بضع سنوات من المداولات، إلى توافق في الآراء على أهداف وجدول أعمال دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. بيد أننا سنواصل العمل مع بلدان أخرى من بلدان عدم الانحياز لكي تعقد في أسرع وقت ممكن هذه الدورة الضرورية التي لا يمكن إرجاؤها باستمرار.

وتؤيد كوبا أيضا مبادرة حركة عدم الانحياز المتعلقة بعقد مؤتمر دولي في أسرع وقت ممكن بغرض التوصل إلى اتفاق على برنامج مرحلي للإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد.

ومن شأن التوصل في النهاية إلى اتفاقية على المواد المنتظرة أن يكون خطوة ملموسة إلى الأمام في عملية نزع السلاح النووي، وينبغي ألا تكون مقتصرة على كونها مجرد صك آخر من صكوك عدم الانتشار الانتقائي.

ويوجد حاليا ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ طن من البلوتونيوم واليورانيوم الشديد الإثراء في العالم، وأقل من ١ في المائة منها تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتكفي المواد النووية الموجودة لإنتاج ما يزيد عن مائة ألف رأس حربي نووي. ومما ينطوي على المفارقة الظاهرة أنه لا توجد معاهدة دولية تتحكم بالمواد الانشطارية للدول الحائزة للأسلحة النووية، وأنه لا تقع الالتزامات في هذا الصدد بموجب معاهدة عدم الانتشار إلا على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وترى كوبا أن هذا التناقض يمكن التغلب عليه بإبرام اتفاقية بشأن المواد الانشطارية تتضمن المواد المكدسة والإنتاج في المستقبل.

وتشارك كوبا بنشاط في عمل فريق الخبراء الحكوميين المخصص الذي يجري مفاوضات بشأن بروتوكول للتحقق من التقيد باتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ وستواصل الإسهام باقتراحات ملموسة في عمل الفريق. وندعو إلى انضمام دول أكثر إلى تبادل المعلومات السنوي الذي اتفق عليه بوصفه تدبيرا من تدابير بناء الثقة في المؤتمر الثالث للدول الأعضاء في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وضمن إطار ذلك التبادل توفر كوبا كل سنة معلومات دقيقة ومستفيضة.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية يتعين على كل الدول الأطراف في الاتفاقية أن تمتثل بصرامة لالتزاماتها، بما في ذلك تقديم بيانات سنوية. ومما يبعث على القلق كذلك أنه على الرغم من الوقت الذي مضى منذ بدء سريان الاتفاقية لم يعتمد بعد ترتيب يحكم العلاقات بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وللتعجيل بهذه العملية ترى كوبا أن من الضروري ضمان أن تتمكن الدول الأعضاء في المنظمة من المشاركة المباشرة في المناقشات المتعلقة بمشروع الاتفاق.

وبينما تؤكد كوبا على نزع السلاح النووي بوصفه يحتل قمة أولوياتها فإنها تشاطر الجميع القلق بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وتؤيد المبادرات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تسعى إلى التوصل إلى حلول عن طريق المفاوضات لهذه الظاهرة. ويجب أن تراعي كل هذه المبادرات الظروف والبيئات الخاصة لكل بلد أو منطقة، دون التنفيذ التلقائي للصيغ.

والمحفل المثالي لتناول هذه المسألة بتعمق سيكون المؤتمر الدولي المعني بالتجارة غير المشروعة بالأسلحة، الذي سيعقد في سنة ٢٠٠١. وينبغي أن يكون نطاق المؤتمر مقتصرا على الجوانب غير المشروعة للتجارة، كما أوصت الجمعية العامة بذلك. ويجب أن تكون اللجنة التحضيرية مفتوحة في وجه جميع الدول الأعضاء للمشاركة فيها وأن تعقد ثلاثة اجتماعات على الأقل قبل عقد المؤتمر. ويجب أن تكون ولايتها واضحة، وهي نطاق المؤتمر وأهدافه وجدول أعماله. ويجب أن يكون مكان اجتماعات اللجنة التحضيرية والمؤتمر نفسه مما يسهل تحقيق المشاركة الأوسع من جانب جميع الدول. وتأمل كوبا في أن يعتمد المؤتمر إعلانا سياسيا وبرنامج عمل يتضمن تدابير عمليا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وفي الختام أود أن أؤكد على الأهمية التي توليها كوبا للتقيد الضروري بالمعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح ومراقبة الأسلحة. ولا يمكن أن تفصل جهود نزع السلاح عن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للنهوض بحماية البيئة. ولذلك فإن كوبا ستؤيد تأييدا قويا مشروع القرار بشأن المسألة، الذي ستقدمه، كما حدث في سنوات سابقة، البلدان الإعضاء في حركة عدم الانحياز.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا، سيدي، بأن أهنئكم بالنيابة عن وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة. ونحن على ثقة بأنكم، بتجربتكم الثرية ومهاراتكم الدبلوماسية، ستقودون عمل اللجنة إلى نهاية ناجحة. وفي الوفاء بواجباتكم يطمئنكم وفد بلدنا على دعمه وتعاونه التامين. ونود أيضا أن ننتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للسيد أندريه ميرنييه، ممثل بلجيكا، على عمله الممتاز بوصفه رئيسا خلال الدورة السابقة.

إن حالة العالم اليوم ليست بالتأكيد مشرقة. إن الصراعات المسلحة وأعمال العدوان والعنف والتدخل في الشؤون الداخلية للدول والنزاع العرقي والحرب المدنية لا تزال تستعر في أجزاء كثيرة من كوكبنا. وفضلا عن ذلك فإن التكديس والاستحداث اللذين لا مبرر لهما للأسلحة النووية وأسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل لا يزالان يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين. ولدينا قلق ايضا من التطور الحاصل في المذاهب الدفاعية

الاستراتيجية لبعض الدول العظمى ومن أنها أعلنت تعليلات عقلية جديدة لاستعمال الأسلحة النووية. وفي رأينا، أن هذه المفاهيم للأمن الدولي، القائمة على تشجيع وإقامة أحلاف عسكرية وسياسات الردع النووي، لم تخدم ولن تخدم الغرضين النهائيين النبيلين، غرضي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وبنهاية الصراع بين الشرق والغرب استؤنفت العلاقات الطبيعية بين الدول الكبرى. وبعث ذلك في كثير من الناس الأمل في أن يكونوا قادرين على العيش في جو من السلام يفضي إلى الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح، وخصوصا الأمل في جعل هذا الكوكب مكانا خاليا من الأسلحة النووية. غير أن هذه الآمال بددت. ومن المؤسف أن الأسلحة النووية لا تزال تشكل التهديد الأكبر للأرض. إن الحالة الراهنة قاتمة. فالجهود صوب تحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح النووي لم تؤد إلى النتائج المتوقعة. وحيال حالة كهذه فإن الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تعمل معا بجد وأن تتخذ الخطوات الملموسة التي تضمن بقاء كل البشرية وتطورها.

إن من الصحيح أن الحالة، كما أشرت في وقت سابق، ليست مشرقة. غير أنها لا تبعث على اليأس. يجب ألا يصيبنا الإحباط بأي شكل من الأشكال. ينبغي بذل كل جهد لتحقيق التقدم وللتحقيق التدريجي لأغراضنا النهائية. إن جهد نزع السلاح مهم وسام لدرجة أنه ليس في وسعنا ببساطة أن نتخلى عنه. وفي هذه النقطة، نود أن نتشاطر الأفكار التالية في مسائل ذات أهمية بالنسبة إلينا.

إن العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ١) والبيان المشترك الصادر عن زعيمي البلدين في حزيران/يونيه من هذه السنة فيما يتعلق بستارت ٢ وستارت ٣ هي خطوات إيجابية صوب نزع السلاح. وفي هذا السياق نود أن نرى الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية تشرعان في مزيد من العمل لتحقيق التخفيضات المتوخاة بموجب ستارت الثانية، وفي النهاية بموجب ستارت الثالثة في أسرع وقت ممكن. ويجب أن نرحب بأي نوايا وإجراءات ترمي إلى تخفيض مستوى جميع الأسلحة النووية وإلى إزالتها في النهاية من على وجه الأرض كما يرد في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وفي سنة ١٩٩٦ اعتمد المجتمع الدولي معاهدة هامة - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - التي تحظر تفجيرات التجارب النووية في كل البيئات. وكان ذلك حدثا هاما عند نهاية هذا القرن قبل الدخول في القرن الجديد. ومضت ثلاث سنوات ولم تدخل المعاهدة حيز السريان بعد. وقالت بلدان معدودة إن السبب في تأخر بدء سريان المعاهدة هو أنها لم تحدد إطارا زمنيا للإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية على المستوى العالمي. ونحن نتفهم تماما الحجة المعروضة. بيد أننا نرى أن المعاهدة، رغم نقصها، إذا نفذت بإخلاص وصرامة ستساعد على منع دول غير حائزة للأسلحة النووية من حيازة أسلحة الدمار الشامل هذه، والأهم من ذلك منع الدول الحائزة للأسلحة النووية من تحسين مخزوناتها النووية. ولوضع جدول أعمال واقعي ويمكن تحقيقه لتحقيق نزع السلاح النووي نعتقد بأن اللجنة ينبغي لها أن تعيد تأكيد التزامها بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بطموحات الشعوب في أجزاء كثيرة من العالم، من قبيل جنوب شرق آسيا وأفريقيا والمحيط الهادئ الجنوبي وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وجهودها لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، لما من شأنه أن يتيح لهذه الشعوب أن تكون غير مهددة بالإبادة النووية. وتؤيد جمهورية لاو هذه الطموحات والجهود. وفي هذا الصدد نرى أن من المهم التأكيد على أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية فقط على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية من شأنه أن يسهم إسهاما إيجابيا في الجهود الرامية إلى الإزالة التدريجية لجميع الأسلحة النووية وإلى النهوض بالسلم والأمن العالميين.

إن إنشاء نظام دفاعي من القذائف التسيارية موضوع آخر يبعث على القلق الدولي. ويرى وفد بلدنا أن استحداث أي نظام دفاعي من القذائف التسيارية ليس من شأنه أن يخدم غرضي السلاح ونزع السلاح اللذين نحاول أن نحققهما. وفي هذا الصدد نعتقد بأن الامتثال التام والصارم لأحكام معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية من جانب الدول الأعضاء من شأنه أن يكون الطريق السليمة للاستجابة إلى قضية نزع السلاح العالمي.

وقبل سنتين شاهدنا بدء سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يسرها اتخاذ خطوات مختلفة في تنفيذها من جانب

الـــدول الأعضاء ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا السياق نعرب عن الأمل في بذل مزيد من الجهود لوضع الأساس للتنفيذ التام والفعال وغير التمييزي للاتفاقية.

ويتشاطر وفد بلدي الرأي في أن من المهم تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي هذا الصدد نلاحظ التقدير المحرز في عمل الجماعة المخصصة من الدول الأعضاء في الاتفاقية. وفي تناول هذه المسألة، بالنظر إلى استعمال التكنولوجيا الحيوية للتنمية الاقتصادية والأغراض السلمية، نؤيد أي نظام للتحقق من الأسلحة البيولوجية يأخذ في الحسبان المصالح الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص المصالح الاقتصادية للبلدان النامية الأعضاء في اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ولا تزال الألغام الأرضية المضادة للأفراد تشكل مشكلة كبيرة بالنسبة إلى البشرية. إن تلك الأسلحة تقتل كل سنة آلاف الأبرياء. ولذلك نشاطر القلق الخطير لدى المجتمع الدولي عن النتائج المهلكة المترتبة على الاستعمال العشوائي للألغام الأرضية. وفي هذا الصدد، بينما نلاحظ اعتماد اتفاقية أوتاوا المعنية بحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وبتدميرها في آذار/مارس ١٩٩٩ نرى أن لدى الدول الحق المشروع في استعمال تلك الأسلحة دفاعا عن استقلالها وسيادتها الوطنيين كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

واليوم فإن عملنا من أجل نزع السلاح النووي لم ينته. وثمة ما يدعو إلى القلق بسبب عدم توصل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لسنة ٢٠٠٠ في دورتها الأخيرة التي عقدت في أيار/مايو من هذه السنة إلى اتفاق على التوصيات الموضوعية للمؤتمر. ونأسف أيضا لأن اللجنة لم تحقق أية نتيجة ملموسة لأن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال ترفض الموافقة على بدء المفاوضات على إزالة الأسلحة النووية. وفي هذا السياق نحث جميع الدول، وخصوصا الدول الحائزة للأسلحة النووية، على الوفاء بوعودها وعلى البدء بالمفاوضات بشأن أي جانب من جوانب نزع السلاح النووي.

وترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في مؤتمر نزع السلاح خلال السنتين الماضيتين على إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على إبرام اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية الصالحة لإنتاج الأسلحة النوويـــة أو أجهـــزة انفجارية نووية أخرى، أي ما يسمى معاهدة الوقف. ونأسف لأنه لم يحرز تقدم يستحق الذكر، ونعرب عن الأمل في أن تبدي الأطراف المعنية كلها روح التعاون والمرونة وفي أن تتفاوض بنية طيبة ابتغاء التوصل إلى اختتام مثمر للمفاوضات وفي النظر في هذه المسألة ثمة حاجة إلى التأكيد على أن تدبيري عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي هما مفهومان مترابطان. ولضمان النجاح ينبغي تناول التدبيرين بالتوازي.

إن اتخاذ القرار ٧٧/٥٣ هاء، الذي يدعو إلى عقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١، كان معلما هاما في الجهد العالمي للتصدي للمشاكل التي تسببها الأسلحة الصغيرة ونقلها. وفي هذا الصدد نؤيد إنشاء لجنة تحضيرية ونناشد الدعوة إلى عقدها في وقت مبكر لضمان نجاح مؤتمر سنة ٢٠٠١.

إن الافتقار إلى توافق الآراء في مداولات هيئة نزع السلاح هذه السنة على أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح كان مبعث أسف كبير بالنسبة إلى وفد بلدي. ونرى أن هذه الدورة ينبغي أن تعتبر مؤتمرا هاما للتناول المتعدد الأطراف لمختلف جوانب نزع السلاح وللتفاوض على نحو متعدد الأطراف بشأن هذه الجوانب في الوقت الذي يدخل فيه العالم الألفية الجديدة. ونعتقد بأن هذه الدورة سترسم، إذا أعدت إعدادا جيدا وفعالا، مسارا جديدا للعمل في مجال نزع السلاح، انطلاقا من المنجزات التي سجلتها الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

وإننا، إذ ندرس مسألتي السلام ونزع السلاح، نعيد التأكيد على أن مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح تسهم إسهاما حاسما آخر في نزع السلاح، ولا تزال تواصل أداء دور هام في تشجيع المراقبة على الأسلحة وبناء الثقة فيما بين البلدان. وفي هذا الصدد يعرب وفد بلدي عن تأييده التام للمبادرات والبرامج والنشاطات التي يقوم بها المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، المعروف باسم عملية كاتماندو، بما في ذلك الاجتماع حول موضوع "الشواغل الأمنية واستراتيجية نزع السلاح للعقد القادم" الذي عقد في طوكيو باليابان في تموز/يوليه الماضي. وتنبغي

مواصلة الجهود للسماح للمراكز الإقليمية بمواصلة أداء أدوارها.

وينبغي للدول والأمم، ونحن ندخل ألفية جديدة، أن تركز جهودها على بناء الثقة فيما بينها عن طريق الحوار والتعاون القائمين على احترام المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي تشكل أساسا سياسيا قويا لضمان السلم والأمن الدوليين. ومن شأن هذا السلوك في العلاقات الدولية، كما يرد في ميثاق الأمم المتحدة أن يساعد في جهدنا من أجل تحويل هذا الكوكب إلى مكان أفضل للعيش فيه. وبهذه الروح ستواصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، مع الوفود الأخرى، بذل جهود لا تكل في النهوض بالسلام والاستقرار والتعاون ونزع السلاح الدولي، ممهدة الطريق بذلك إلى بناء مستقبل أفضل للبشرية.

السيد سالامانكا (بوليفيا) (تكلم بالاسبانية): يسرنا أن نهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. إن وفد بوليفيا موقن من أننا سنتمكن، تحت قيادتكم الحكيمة وبالتعاون الفعال من جانب أعضاء المكتب الآخرين، الذين نهنئهم أيضا، من تحقيق نتائج ملموسة. واسمحوا لي في الوقت نفسه بأن أشكر سلفكم، السفير ميرنييه ممثل بلجيكا، على قيادته الحكيمة للجنة في الدورة الأخيرة. وأود أيضا أن أعرب عن سرور وفد بلدي باهتمام وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح السيد جايانثا دانابالا بعمل اللجنة وبحضوره.

لقد ولدت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بغرض إنشاء نظام أمني جماعي جديد وأيضا وضع سياسات تعزز السلم والتعاون فيما بين شعوب العالم. وفي الفهم الرؤيوي لمؤسسي الأمم المتحدة لا ينفصل هدف المحافظة على البشرية من ويلات الحرب عن قيم التضامن الإنساني ويجب أن نقر بأن تفجير القنبلة الذرية كان حاسما في إنهاء الحرب وفي إيجاد المنظمة بعد ذلك بغرض ضمان السلم والأمن العالميين.

إن بعض أسس النظام المتعدد الأطراف للعلاقات الدولية غيرت فيما بعد. وعلاوة على ذلك أصبحت الأسلحة النووية في صميم سياسة القوة، مؤثرة في مبدأ المساواة القانونية للدول، ومشجعة لسباقات التسلح وموجدة اختلالات دولية وهلم جرا.

وبنهاية الحرب الباردة شاهد المجتمع الدولي انبعاث أمله في انكماش الاختلافات الايديولوجية المفهومية وفي أن يكون من الممكن أن تقوم العلاقات على رغبة مشتركة في تحسين الاستقرار والسلام والأمن الدولي. ونتيجة لهذه القوة الدافعة شاهدنا معاهدات ومقترحات بشأن عدم الانتشار وبشأن حظر كامل على الأسلحة النووية، وبشأن الأسلحة البيولوجية والكيميائية وبشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد وبشأن المواد المنشطرة والأسلحة التقليدية وأيضا صكوكا دولية أخرى. وعلى الرغم من أنها كانت بداية طيبة ودلالة على إرادة الأغلبية الكبيرة من أعضاء المجتمع الدولي فإنها لم تعد كونها مرحلة أولية ناقصة. ولا يزال تحديد المشاركة المشتركة للدول النووية لازما من أجل جعل تلك الجهود واقعا ملموسا.

وإذا أضفنا إلى هذه الصورة التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا في السنة الماضية أمكننا أن نؤكد عبارة واردة في بيان لجنة كانبيرا اقتبسها سفير مصر في جلستنا الرابعة:

"إن امتلاك أسلحة نووية من جانب أي دولة محفز دائم لدول أخرى على حيازتها".

ويرى وفد بلدي أنه ينبغي أن نتبع القدوة التي قدمتها جنوب أفريقيا في سنة ١٩٨٩، قبل عقد من السنين، حينما أزالت تطوعا قدرتها النووية، وبذلك أصبحت البلد الأول الذي فعل ذلك في التاريخ. دعونا ننشر هذا الموقف.

وإذا نظرنا على وجه التحديد إلى مسألة الأسلحة النووية، وهي مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى مستقبل البشرية، نعتقد بأنه ليس في إمكاننا أن نقتصر على مناقشة الصكوك الدولية المختلفة، التي، بالمناسبة، تعمق الاختلافات بين الدول التي تمتلك هذه الأسلحة والدول التي لا تمتلك إمكانية الوصول إلى هذه التكنولوجيا والمورد العسكري. وفي هذا السياق، نوافق على الموقف الذي يعتمده الائتلاف الذي يؤيد جدول أعمال جديدا، وهو أن وجود الأسلحة النووية تهديد للبقاء البشري، وأن إبقاءها دوما دون أن تستعمل أبدا هو أمر طوباوي ولا يصدق.

دعونا نعيد إلى الذهن كلمات خورخي أوغوستين نيكولاس رويز دي سانتايانا، ذلك الفيلسوف الأسباني

العظيم، الذي قال إن الذين لا يستطيعون أن يتذكروا الماضي محكوم عليهم بتكراره. إن التاريخ مليئ باليوطوبيات والجهود التي لم تتحقق أبدا فيما يتعلق بمواضيع من قبيل الموضوع الذي أشير اليه. ولذلك يجب علينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا نواصل الإعلان عن يوطوبيات حينما نطلب أن تبدأ الدول المالكة لهذه الأسلحة باعتماد تدابير تؤدي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية. الواقع هو أن الدول الأعضاء في نادي الأسلحة النووية يزداد عددها على الدوام بينما يبدو أنه لم تنضم جميع الدول التي يمكن أن تكون أعضاء.

(تكلم بالانكليزية)

واسمحوا لي بأن استطرد عند هذه النقطة، سيدي الرئيس. إن وفد بلدي يري بانزعاج كبير، ونحن نعتقد بأن المجتمع الدولي يرى بقلق بالغ، نتيجة التصويت على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مجلس الشيوخ للولايات المتحدة. ليس ذلك سوى تأكيد لموقفنا المتعلق بمسألة الأسلحة النووية.

(تكلم بالاسبانية)

وفيما يتعلق ببنود أخرى تنظر اللجنة الأولى فيها فإن وفد بلدي يؤيد تماما موقف بلدان حركة عدم الانحياز، ونشير ببساطة فيما يتعلق باتفاقية أوتاوا إلى أننا نأمل في أن يؤدي عمل اللجان الدائمة من الخبراء، التي عقدت جلساتها في الشهر الماضي في جنيف، إلى التنفيذ الفوري لبرامج إزالة الألغام في المناطق التي يتعرض فيها السكان المدنيون لهذا الخطر.

وعند نهاية قرن يعتبر القرن الذي شهد أكبر قدر من سفك الدماء في تاريخ البشرية، والذي استحدث فيه البشر أسلحة الدمار الشامل التي يمكنها أن تفني جميع البشر، دعونا نفكر بحذر وتضامن، متخلين عن أي اعتبار من اعتبارات الهيمنة والقوة المطلقة. إننا نطالب بمستقبل من اليقين والعدالة والسلام والأمن لجميع الشعوب، مستقبل لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق نزع السلاح العام الذي يثني عن استعمال القوة والذي يشجع على الحلول التفاوضية للخلافات ويحترم العدل والقانون الدوليين. إننا إذ نواجه استعمال القوة دعونا ندعو إلى استعمال قوة العقل والحوار.

السيد عمار (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا بأن أهنئكم سيدي، بالنيابة عن وفد بلدي وبالأصالة عن نفسي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. إن وفد بلدي، الذي يثق بخصالكم الإنسانية والمهنية، لموقن من أنكم ستديرون عمل اللجنة بنجاح.

وما فتئ المغرب مقتنعا بأهمية مبادئ نزع السلاح، ويشرفنا أن نؤدي دورا نشيطا في جميع الجهود الدولية لتحقيق التقدم في هذا المجال، وخصوصا فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، لما يشكله من قلق أساسي بالنسبة إلى المجتمع الدولي بأسره.

وفي السنوات الأخيرة أعاد المجتمع الدولي التأكيد عدة مرات في عدد من المحافل على أهمية نزع السلاح النووي والالتزام بالعمل من أجل نزع السلاح العام والكامل. وفي هذا الصدد من الواضح أن المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في تلك المعاهدة. ومما لا شك فيه أن عنصرا رئيسيا في تلك المعاهدة هو الالتزام الذي التزمت به جميع الدول الأعضاء

"بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب، وبنزع السلاح النووي،وعن معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة".

وفي مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار الأخير الذي عقد في سنة ١٩٩٥، في الوثيقة المتعلقة بمبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية في الفقرة ٤ (ج) ببذل

"جهود منهجية وتدريجية لخفض الأسلحة النووية بصورة شاملة، مع بقاء الهدف النهائي يتمثل في إزالة تلك الأسلحة".

وفضلا عن ذلك، وصف بيان لجنة كانبيرا وصفا واضحا العلاقة الوثيقة بين عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي:

"يمتلك الأسلحة النووية عدد محدود من الدول تصر على أن هذه الأسلحة توفر مزايا أمنية فريدة، ومع ذلك تحتكر لنفسها حق امتلاكها وهذا وضع تمييزي صارخ ومن ثم فهو وضع غير مستقر

ولا يمكن دوامه. وامتلاك إحدى الدول أسلحة نووية إنما هو حافز دائم لسائر الدول لامتلاكها".

إن من الصحيح أن نتائج عملية ستارت مشجعة ولكن من الضروري مواصلة العمل في محيط أطرافه أكثر عددا بالنسبة إلى المغرب فإن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه جهاز نزع السلاح الوحيد كالأمم المتحدة، دورا يؤديه في نزع السلاح النووي. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يواصل جهوده من أجل نزع السلاح النووي. إن إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح هو الطريق الأمثل لتقليل التهديد النووي. ولتحقيق نتائج ملموسة ينبغي لنزع السلاح النووي أن يعالج أولا في مؤتمر نزع السلاح بطريقة براغماتية وواقعية دون أية مواجهة أيديولوجية وبروح الحوار البناء.

وبعد أشهر قليلة سيعقد مؤتمر الاستعراض الثاني لمعاهدة عدم الانتشار. وقد يبدو من السابق للأوان تقديم تقييم قاطع الآن لما تحقق منذ مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد في سنة ١٩٩٥، ولما تبقى القيام به. ولكننا نعتقد بأن من المناسب تناول بعض عيوب هذا الصك القانوني الجوهري بالنسبة إلى الأمن الدولي.

إن معاهدة عدم الانتشار ناجحة بسبب عالميتها. إن حقيقة أن ١٨٥ دولة أعضاء فيها تشهد بالتأكيد على إرادة المجتمع الدولي برمته على مكافحة انتشار الأسلحة النووية. وهذا الانضمام الواسع إلى معاهدة عدم الانتشار هو دون شك ضمان للسلام ودليل على الأمل بالنسبة إلى أجيال المستقبل. وأعادت المملكة المغربية دائما التأكيد على دعمها الكامل لمبادئ عدم الانتشار النووي. وبانضمامنا في سنة ١٩٦٨ إلى معاهدة عدم الانتشار والى معاهدة بليندابا، التي أعلنت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وبتوقيعنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في سنة ١٩٩٦، بين بلدي على الدوام التزامه بتعزيز الآلية القانونية الدولية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

ولذلك يجب أن نأسف لأن دولة تنتمي إلى منطقة يوليها بلدي أهمية خاصة، هي الشرق الأوسط، ترفض، على الرغم من المناشدات الدائمة والمتكررة من جانب المجتمع الدولي، الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لمواد ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وضمن عملية النظر في أحكام معاهدة عدم الانتشار ومراجعتها فإن لمسألة توفير ضمانات أمنية سلبية أهمية

خاصة بالنسبة إلى وفد بلدي لبضعة أسباب. أولا، توجد هذه الضمانات توازنا بين الحقوق والالتزامات التي تلتزم بها الدول الأعضاء في المعاهدة. إن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، التي تخلت تطوعا عن حيازة هذه الأسلحة، يحق لها أن تطالب، إلى حين الإزالة التامة للأسلحة النووية وبروح المعاهدة، بضمانات من الدول النووية ضد استعمالها. والضمانات الأمنية أيضا جزء من تعزيز نظام عدم الانتشار، بالنظر إلى أن هذه التدابير وسيلة أساسية لبناء الثقة فيما بين الأعضاء في المعاهدة.

إن إعلان المبادئ والأهداف الذي اعتمده مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة عدم الانتشار سنة ١٩٩٥ يورد في الفقرة ٨ منه أنه:

"ينبغي اتخاذ خطوات أخرى لتقديم ضمان للدول الأطراف بالمعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ويمكن أن تتخذ هذه الخطوات شكل صك ملزم قانونا على نطاق دولي".

ويجب القول إن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى مبرر آخر لهذه الضمانات في ضوء إعلان المبادئ والأهداف، وهذا أحد الأمور الأساسية التي ستناقش في عملية المراجعة للتوصل إلى اتفاق على نص ملزم.

ومما لا شك فيه أن الفكرة المركزية التي ينبغي أن تحكم المناقشات بشأن تحديد الضمانات الأمنية هي إزالة أي فكرة تنطوي على شروط في إعطاء الضمانات. إن معاهدة عدم الانتشار في المقام الأول عامل في البحث عن أمن عالمي لا يمكن أن يخضع لأي شروط مسبقة. إن الاستقرار والتعزيز والتنفيذ التام والفعال لنظام عدم الانتشار، التي يوليها بلدي الاهتمام الحاسم بوصفها عناصر أساسية من عناصر الأمن الدولي، لا يمكن أن تخضع للعقبة الدائمة التي يفرضها الافتقار إلى الضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار.

إن الأهداف التي وضعها مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة عدم الانتشار، ١٩٩٥، والتي أقرتها الدول الأعضاء واضحة. كان مؤتمر نزع السلاح سيختتم المفاوضات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في سنة ١٩٩٦ وسيبدأ بعد ذلك مباشرة بالمفاوضات بشأن المواد الانشطارية. وبينما يسرنا أن نقول إن الهدف الأول قد حقق، لم يجر أي عمل فيما يتعلق بالثاني - معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. إن استمرار الوضع الراهن بشأن هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح منذ سنة ١٩٩٧ يبعث على الأسف وهو غير مفهوم، لأن المعاهدة ضرورية لنزع السلاح ولعدم الانتشار النووي. ومن وجهة نظر ديناميكا الحالة فإنها ستكون تدبيرا لمناهضة الانتشار الرأسي - الزيادات في مخزونات الدول النووية - والانتشار الأفقي، بالنظر إلى أنها ستحظر على جميع البلدان التي تريد حيازة الأسلحة النووية إنتاج المواد الانشطارية اللازمة.

ومما لا شك فيه أن هذه المبادرة، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ستقدم إسهاما قيما جدا في نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك فإن من الجوهري أن يعاد إنشاء اللجنة المخصصة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس الولاية الواردة في تقرير شانون المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح.

والمغرب، بوصفه عضوا في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ما فتئ يتابع عن كثب جميع المناقشات بشأن التنفيذ التام والشامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونأمل في أن المناقشات بشأن تمويل تدمير الأسلحة الكيميائية وبشأن تمويل التحقق ستنتهي بحلول مقبولة لدى الجميع. وما انفك المغرب يؤيد فكرة أن المنظمة، بينما تبقى ملتزمة بفعالية عملها، لن تطلب التزامات مالية غير متناسبة تجعل من الصعب على الدول الأعضاء أن تساعد في تمويل ذلك العمل. ويعتقد المغرب بأن المنظمة ينبغي لها أيضا أن تركز أكبر قدر ممكن من الجهود على التعاون والمساعدة، وهما مجالان أشير إليهما بصراحة في الاتفاقية. وإذا طورا، كان لهما أثر إيجابي جدا في تصميم الدول الأعضاء على تحقيق تقدم كبير في تنفيذ الاتفاقية. وإذا طور هذان المجالان أيضا لأثارا دون شك اهتمام البلدان التي لا تزال خارج الاتفاقية.

ويود المغرب أن تناقش طرق ووسائل ضمان عالمية الاتفاقية، حتى يمكن تحقيق هدفها الأولي - وهو الحظر التام لجميع الأسلحة الكيميائية، من أجل الأمن والأجيال في المستقبل. إن إيجاد التعاون في هذا المجال، وبخاصة على المستوى الإقليمي، طريق سليم لتحقيق هذا الغرض.

إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يمكنها ويجب عليها أن تؤدي دورا هاما في هذا المجال.

ويتزايد وعي المجتمع الدولي بالفقدان المأساوي للحياة الذي تسببه الأسلحة الصغيرة والخفيفة في عدد من الصراعات المحلية والإقليمية في كل أرجاء العالم. ويقدر المغرب إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بهذه الأسلحة، ويرحب بالاهتمام المتزايد بالأمر. ويرحب المغرب أيضا باقتراح تنظيم مؤتمر دولي معني بكل جوانب الاتجار بالأسلحة. وعلى الرغم من أن الأحكام الدولية بشأن أسلحة الدمار الشامل تم الاتفاق عليها فإنه لا يوجد إطار قانوني مماثل لتقليل مخزونات الأسلحة الخفيفة ولمنع تكديساتها المبالغ فيها والمزعزعة للاستقرار ولمنع نقلها. لقد حان الوقت لأن يوحد المجتمع الدولي جهوده لمعالجة هذه المشكلة بجدية ولأن يسعى إلى وضع معايير دولية.

وإذ نتناول الألغام المضادة للأفراد يعيد المغرب التأكيد على دعمه غير المحدود للمبادئ والأغراض الإنسانية لاتفاقية أوتاوا. بيد أنه يجب علينا أن نعيد التأكيد على أننا لا يمكننا خلال هذا الوقت الانضمام إلى الاتفاقية. لا يمكننا أن نفعل ذلك حتى يتم الوفاء بشروط محددة تتعلق بصون أمن مقاطعاتنا الجنوبية وسلامتنا الإقليمية. بيد أن المغرب يرغب في التذكير بأنه وقع قبل وقت قصير مع الأمم المتحدة على اتفاق بشأن إزالة الألغام في منطقة بعثة الأمم المتحدة في المقاطعات الجنوبية.

السيد بيكاسو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة. ونحن، إذ نعرف خصالكم المهنية والشخصية، موقنون بأن اللجنة ستكون ناجحة في تناول المواضيع الصعبة المعروضة عليها. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

قبل سنوات قليلة كانت شعوب العالم تنظر إلى المستقبل بتفاؤل وثقة. لقد انتهت الحرب الباردة، وكانت الأسواق تتوسع، وكانت السرعة التي كانت التكنولوجيا والمعرفة العلمية تتطوران بها مذهلة. وهذا الجو الإيجابي من ناحية الأمن، فضلا عن عوامل أخرى، أدى إلى التمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم الانتشار والى التزام الدول النووية بالعمل بحسم من أجل نزع السلاح النووي.

غير أن الجو اليوم مختلف بشأن مخاوف جديدة، مع إعادة تاكيد نظريات ومواقف الحرب الباردة وتطويراتها. إن الالتزامات التي قطعتها الدول النووية على نفسها في سنة ١٩٩٥ في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار تبدو بعيدة عن الوفاء بها. وفضلا عن ذلك فإن خطر انتشار الأسلحة النووية أصبحة مرة أخرى جسيما جدا في أعقاب القيام في سنة ١٩٩٨ بتفجيرات نووية في جنوب آسيا.

إن الاتفاق على تحسين الترسانات العسكرية وزيادتها زاد زيادة كبيرة، مما يؤدي إلى التهديد بسباق تسلح مجدد يمتد أيضا إلى الفضاء الخارجي. ولم تؤد مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف إلى نتائج مقنعة، ويجري التشكيك الخطير في نظام الأمن الجماعي الذي يتوخاه ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من ذلك كله يجب أن نقر ونؤكد أنه حدثت أحداث أخرى تسمح لنا بإعادة تأكيد رغبتنا في السلام ورفضنا للصراع. إن بدء سريان اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد مؤخرا وعقد الاجتماع الأول للدول الأعضاء يبينان أن أغلبية الدول ملتزمة بالسلام ونزع السلاح.

وتتجلى هذه الأحداث تجليا أكبر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث أعادت دول المنطقة التأكيد تكرارا على رفضها لأسلحة الدمار الشامل، وضمن منظمة الدول الأمريكية التي أقرت في السنتين الماضيتين صكوكا دولية هامة بشأن مسائل نزع السلاح، صكوكا منها اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في مقتنيات الأسلحة التقليدية، واتفاقية البلدان الأمريكية بشأن مناهضة صناعة الأسلحة والذخيرة والمفرقعات وسائر المواد المتصلة بها، بطريقة غير شرعية، والاتجار بها. والالتزام بجعل نصف الكرة الغربي منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

واتخذت هذه الإرادة شكلا أكثر تحديدا في حالة بلدنا وإكوادور بالتوقيع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ على اتفاقية السلم، لما يبرهن على اقتناع بلدينا بأن السلام والتنمية ضروريان بالنسبة إلى شعبينا، وبأن الصراع والحرب لا يؤديان إلا إلى مزيد من العنف والتخلف. وتتضمن هذه الاتفاقات الشاملة المتكاملة أيضا عناصر التكامل الاقتصادي ووضع مشاريع مشتركة. إنها دليل واضح على استعداد للعمل معا من أجل السلام

والتنمية، ويمكن أن تكون مثالا بالنسبة إلى حالات أخرى.

ولدى بيرو التزام دائم بالسلام ونزع السلاح. وبلدنا طرف في الصكوك الدولية الرئيسية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ولذلك فإننا نعتبر أن من الضروري تعزيز نظام عدم الانتشار الذي أنشأته معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن تحقيق العالمية التامة لمعاهدة عدم الانتشار وسريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ضروريان. ولذلك ندعو الدول التي ترد اسماؤها في المرفق، بمعاهدة الحظر الشامل إلى اتخاذ الخطوات الضرورية للانضمام للمعاهدة.

إن الالتزامات الملتزم بها في مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهد عدم الانتشار، ١٩٩٥، يجب أن تنفذ. وبالمثل يجب تحقيق التقدم صوب إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو أمر في حالة توقف تام في مؤتمر نزع السلاح. ونحن نثق بأن مؤتمر الاستعراض التالي لمعاهدة عدم الانتشار، الذي سيعقد في نيويورك في السنة القادمة، سيحقق نتائج إيجابية، وذلك لن يكون ممكنا إلا إذا توفرت رغبة حقيقية في عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

ونحن ندعم جميع المبادرات الرامية إلى إيجاد جو أمني دولي إيجابي. وعلى كل الدول يقع التزام مستعجل بإنهاء المفاوضات التي تؤدي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه، تحت الرقابة الدولية الصارمة والفعالة، كما أعربت عن ذلك محكمة العدل الدولية في الفتوى الصادرة عنها. وتؤيد بيرو تأييدا تاما أيضا اقتراحات ملموسة كالتي يتضمنها القرار ٧٧/٥٣ دال المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة.

ومما هو على قدر مماثل من الأهمية الجهود المبذولة لتوطيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة أو لإقامة مناطق جديدة. وفي كانون الأول/ديسمبر سيستضيف بلدنا المؤتمر السنوي للدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وسنتلقى بعد وقت قصير دعوة رسمية من مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقبل أسابيع قليلة أقرت حكومة بيرو تبرعا بالنفط الخام بقيمة مائة ألف دولار لمنظمة تطوير الطاقة لشبه الجزيرة الكورية التي هدفها تفادي الانتشار النووي في تلك المنطقة البالغة الحساسية من الكوكب.

ويرحب بلدنا ببدء سريان اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، وبعقد الاجتماع الأول للدول الأعضاء في الاتفاقية الذي عقد في مابوتو بموزامبيق في أيار/مايو الماضي. وعلى الرغم من ذلك فإننا نعتقد بأن من اللازم أن نواصل العمل من أجل الحظر التام لهذه الأجهزة التي تستمر في تسبيب أذى من المتعذر إزالته لكثير من الناس. إن بدء عمل اللجان الدائمة للخبراء - وبيرو عضو في اللجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام - دليل على هذا الالتزام.

ويشير الأمين العام في تقريره السنوي إلى أنه على الرغم من أن الأسلحة الصغيرة "لا تثير ... الحروب غير أنها قد تزيد ما تسببه من هلاك وتطيل أمدها إلى حد كبير". (A/54/1، الفقرة ٤٤).

وفي حالات كثيرة تشجع هذه الأسلحة على رفع مستويات العنف في المنظمات الإجرامية داخل البلدان، ويمكنها أن تعرض للخطر الأمن الداخلي ودون الإقليمي والإقليمي. وفي حالة أمريكا اللاتينية فإنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالإجرام المنظم وبالاتجار بالمخدرات.

وفي سنة ١٩٩٨ شعرنا أن من السليم عقد مؤتمر دولي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه، يعقد في سنة ٢٠٠١. والآن يجب علينا القيام بالعمل التحضيري لذلك المؤتمر، وأن نحدد، في جملة أمور، أهدافه ونطاقه وبرنامجه. وستشارك بيرو على نحو نشط وبناء في هذه العملية.

وبوعي لأهمية هذا الموضوع، بدأت في حزيران/يونيه الماضي إعادة الحياة في مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي مقره في ليما، وذلك بالعقد الناجح لورشة عمل دولية معنية بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة: مسائل إقليمية. وبفضل الإسهام الذي قدمته بضع دول صديقة، أيدت جهود بيرو، ومكتب الأمين العام، للإبقاء على المركز الإقليمي ولإعادة الحياة فيه، يؤدي المركز الآن نتائج إيجابية وملموسة. وفي كانون الأول/ ديسمبر سيعقد المركز الإقليمي في ليما ندوة دراسية جديدة معنية بنزع السلاح والأمن، بعنوان "جدول أعمال جديد لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للألفية القادمة".

ونحن متأكدون من أن النهج الإقليمي حيال مسائل نزع السلاح، واسقاطه على نزع السلاح العالمي، أمران هامان. ونثق بأن المركز الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يمكنه أن يقوم بعمل كبير ومهم. وعلى الرغم من ذلك فإنه يتطلب إسهاما أكبر من دول المنطقة، وأيضا من الدول الملتزمة بالسلام ونزع السلاح، ليكون في إمكان المركز أن يواصل تطوير نشاطاته بنجاعة.

ويمكننا أن نؤكد مرة أخرى أن السلام الآمن غير ممكن دون التنمية المستدامة، وأن التنمية في نفس الوقت لا يمكن أن تكون مستدامة إلا في جو السلام والأمن. إن الموارد الضخمة المخصصة للحرب تجب إعادة توجيهها إلى التنمية، ومنع الحرب وتوطيد السلم. ويجب عدم تفويت الفرص للتحرك صوب تحقيق عالم يسوده السلام، عالم أكثر سلامة واستقرارا. ويجب ألا ندع مصالح فردية قصيرة الأمد تسود على رغبات وآمال شعوبنا والمجتمع الدولي، التي تسعى معا إلى تحقيق السلام والتنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥